جمهورية مصر العربية

وزارة المالية

وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية

www.mof.gov.eg

البيـــان المالـي التمهـيدي

ما قبـل المـوازنـة

للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣

(الإصدار السابع)

فبراير ٢٠٢٢

تقديم

أولاً: الرؤية – مشروع موازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٢

أ. ما هو الجديد بالموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٣/٢٢
ب. الأسس والأطر والاهداف الحاكمة لمشروع موازنة العام المالى ٢٣/٢٢
ت. المستهدفات المالية في المدى المتوسط

ثانياً: الأهداف الكمية والافتراضات الرئيسية لمشروع موازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٢

أ. أداء الاقتصاد العالمي والإقليمي
ب. أهم الافتراضات الاقتصادية والتوقعات المستقبلية
ج. تحليل الإفتراضات بمشروع موازنة العام المالى ٢٣/٢٢

ثالثاً: أهم سياسات القطاعات الاقتصادية بمشروع موازنة العام المالى ٢٣/٢٢

١. السياسة المالية
- ملخص الأداء المالى بمشروع موازنة العام المالى ٢٣/٢٢
- ما الذى تقدمه موازنة العام المالى ٢٣/٢٢ للمواطن؟
- أهم برامج الحماية الاجتماعية بمشروع موازنة العام المالى ٢٣/٢٢
٢. سياسة القطاع الحقيقي
- مستهدفات النمو الاقتصادي خلال العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢.
٣. السياسة النقدية وتوقعات التضخم
- مستهدفات التضخم والسياسات المستهدفة

رابعاً: أهم توجهات السياسة المالية في مشروع موازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٢

١. من اهم الإصلاحات على جانب المصروفات العامة لرفع كفاءة الإنفاق للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢
٢. من أهم الإصلاحات على جانب الإيرادات لتعظيم موارد الدولة للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢
٣. دين أجهزة الموازنة العامة للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢
- الدين المحلى والخارجي لعام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ وتحليل المكونات الرئيسية له
- تحليل المكونات الرئيسية لمدفوعات الفوائد والسياسات الخاصة بها

خامساً: المخاطر والالتزامات المحتملة خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢

تقديم

يستعرض هذا التقرير رؤية وزارة المالية لمشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢، وهو الإصدار السابع من هذا التقرير والذي يتم نشره في مرحلة تسبق الإعداد النهائي للبيان المالي لمشروع الموازنة العامة للدولة قبل إحالته للمناقشة في البرلمان. وينص الدستور على أن يتم عرض مشروع الخطة والموازنة العامة للدولة على مجلس النواب قبل ٩٠ يومًا على الأقل من بدء السنة المالية وذلك تمهيدًا لإصدار الموازنة النهائية بقانون بعد إدخال التعديلات التي قد تنشأ نتيجة المناقشات بنهاية شهر يونيو من كل عام. ويهدف هذا التقرير بالأساس إلى إطلاع المواطن وإشراكه في رؤية الحكومة المصرية ومد جسور التواصل المجتمعي الدائم معه لمطالعته على أحدث توجهات السياسة المالية العامة للدولة المزمع تنفيذها بموازنة العام المالي القادم.

ساعد برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته الحكومة المصرية في السنوات الخمسة الماضية في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي واستدامة مؤشرات المالية العامة، وتعتبر مصر من الدول القليلة في العالم والوحيدة في منطقة شمال افريقيا والشرق الأوسط في تحقيق معدل نمو إقتصادى إيجابي بلغ ٣,٦٪ خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩، ونحو ٣,٣٪ في عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ ويعود ذلك إلى الاستجابة المتوازنة والسريعة للتعامل مع الأزمة وإدارة مالية حكيمة لمساندة القطاعات والفئات الأكثر تأثراً بالجائحة مما أدي إلى مرونة واضحة للاقتصاد المصري. وتمكنت مصر أيضاً بتحقيق فائض أولى قدر بنحو ١,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ و٢٠٢١/٢٠٢٠، وخفض دين أجهزة الموازنة العامة من ١٠٨٪ من الناتج المحلي في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ الى ٩١,٦٪ من الناتج المحلي في العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ بالرغم من زيادة الانفاق على قطاعي الصحة والتعليم وتخصيص حزمة مالية تحفيزية بلغت ١٠٠مليار جنيه (٢,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي).

وفى هذا الإطار، ستبنى موازنة العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢ على الدعائم القوية للمرحلة الإصلاحية السابقة بالتزامن مع تطبيق المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الإقتصادى والذى سيركز على دفع القطاع الخاص لقيادة قاطرة النمو ومواجهة التغيرات المناخية وفيروس كورونا للتحول نحو الاقتصاد الاخضر والتحول الرقمى والميكنة مع التركيز على تنمية المواطن المصري وتحسين معيشته واشراك الشباب والمرأة في فرص التنمية بما يكفل توفير حياه كريمة لائقة للمواطنين.

وفيما يلي، سيتناول التقرير بالتفصيل أهم التوجهات والإجراءات الإصلاحية التي يتضمنها مشروع موازنة العام المالي لعام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ وما يختلف بها عن الأعوام السابقة، كما سيستعرض **الجهود التي تقدمها الدولة للمواطن**، بالإضافة إلى **أهم الافتراضات الكمية والرئيسية التي قد بُني عليها مشروع الموازنة** العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢، ويعطي نبذة عن الوضع الحالي بالاقتصاد العالمي والإقليمي، كما سيعرض أحدث توجهات السياسة المالية في مشروع الموازنة وما يتضمنه من **أولويات الإنفاق العام وتعظيم موارد الدولة** لزيادة الدخل المحلي، وكذا، **أهم السياسات على جانب الحماية الاجتماعية ومستهدفات السياسة المالية المطلوب تحقيقها خلال العام المالي ٢٣/٢٢**. وفي سياق متصل، تسعى وزارة المالية أن يكون هذا التقرير أساسًا لتبادل الآراء حول السياسات التي تتبناها الحكومة بموازنة العام القادم؛ حيث تأخذ الوزارة بعين الاعتبار كافة الآراء التي تتلقاها في هذا الإطار وذلك من خلال الموقع الإلكتروني التفاعلي www.budget.gov.eg.

أولاً: الرؤية – مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢٣: " دفع القطاع الخاص لقيادة قاطرة النمو ومواجهة التغيرات المناخية وفيروس كورونا للتحول نحو الاقتصاد الاخضر والميكنة مع التركيز على تنمية المواطن المصري واشراك الشباب والمرأة في فرص التنمية

تطبيق المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الإقتصادى مبنياً علي دعائم المرحلة الإصلاحية السابقة مع دفع القطاع الخاص لقيادة قاطرة النمو ومواجهة التغيرات المناخية وفيروس كورونا للتحول نحو الاقتصاد الاخضر والميكنة مع التركيز على تنمية المواطن المصري وتحسين معيشته واشراك الشباب والمرأة في فرص

الأهداف الرئيسية لبرنامج الحكومة ٢٠١٩/٢٠٢٠-٢٠٢٢/٢٠٢٣

من أهم الملامح الرئيسية لموازنة العام المالى الجديد ٢٠٢٢/٢٠٢٣ – والتي تتسق مع الأهداف الإستراتيجية لبرنامج عمل الحكومة المصرية- العمل على تمكين المواطنين للاستفادة من ثمار النمو الإقتصادى، والسعى نحو خلق فرص العمل اللائقة والمنتجة بما يضمن تعظيم جهود التنمية، ورفع كفاءة الخدمات الأساسية التى يتلقاها المواطنون، وإقرار برامج فعَّالة فى قطاعات الصحة والتعليم لتعزيز الاستثمار فى رأس المال البشرى، واستكمال أضخم مشروع فى تاريخ مصر، وهو مشروع "حياة كريمة" للارتقاء بمعيشة ٦٠٪ من المصريين مع توسيع شبكة الحماية الاجتماعية لتُصبح أكثر استهدافًا للطبقات الأشد فقرًا، والعمل على تعزيز حركة النشاط الاقتصادى من خلال توطين الصناعة وتعميق المكون المحلى وتحفيز التصدير، والتوسع فى الأنشطة الإنتاجية والاهتمام بالمشروعات الصغيرة والصناعات التحويلية، وإجراء إصلاحات هيكلية واسعة لدفع القطاع الخاص لقيادة قاطرة النمو الاقتصادى.

الأهداف الإستراتيجية لبرنامج عمل الحكومة ٢٠١٩/٢٠٢٠ ٢٠٢٢/٢٠٢٣

الأهداف الإستراتيجية
الهدف الإستراتيجى الأول: حماية الأمن القومى وسياسة مصر الخارجية
الهدف الإستراتيجى الثانى: بناء المواطن المصري
الهدف الإستراتيجى الثالث: التنمية الاقتصادية ورفع كفاءة الأداء الحكومي
الهدف الإستراتيجى الرابع: النهوض بمستويات التشغيل
الهدف الإستراتيجى الخامس: تحسين مستوى معيشة الشعب المصرى
خمسة أهداف إستراتيجية

أ. ما هو الجديد في مشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣؟

1. الحفاظ على استدامة الانضباط المالي والمديونية الحكومية
2. مساندة ودعم النشاط الاقتصادي خاصة قطاعات الصناعة والتصدير
3. دفع جهود الحماية الاجتماعية وتحسين مستوى معيشة المواطن
4. التركيز على دفع انشطة التنمية البشرية (الصحة والتعليم)

تستهدف موازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ دفع النشاط الاقتصادي في ظل استمرار جائحة كورونا ودعم برنامج الحكومة للإصلاح الهيكلي من خلال التركيز على تطبيق إصلاحات واسعة النطاق في عدد كبير من المجالات بهدف ضمان إستدامة مؤشرات المالية العامة، وتحسين مناخ الأعمال والأنشطة الانتاجية خاصة فى قطاعات الصناعة والتصدير، والعمل على دفع القطاع الخاص لقيادة قاطرة النمو بالتزامن مع تطبيق المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الإقتصادى، ومواكبة المتطلبات العالمية لمواجهة التغيرات المناخية خاصة مع إستعدادات مصر لإستضافة المؤتمر العالمى للتغير المناخى COP٢٧، بالإضافة إلى استكمال جهود وزارة المالية في تطبيق الميكنة الرقمية بالتزامن مع الانتقال إلى العاصمة الادارية الجديدة مثل ما تم بمنظومة ميكنة الأجور ومنظومة الفاتورة الالكترونية ومنظومة الشحن المسبق، والعمل على توجيه المخصصات للاستخدام الأمثل للرأس المال البشرى وبرامج الحماية الإجتماعية، واشراك الشباب والمرأة في فرص التنمية، وتطبيق البرامج الفعالة في قطاعات الصحة والتعليم والبنية التحتية مما يساهم فى تحسين معيشة المواطن المصرى.

بالإضافة إلى الاتجاه نحو تعظيم موارد الدولة من خلال إجراء العديد من الإصلاحات تهدف إلى زيادة الحصيلة الضريبية وغير الضريبية وتحسين كفاءة التحصيل وزيادة العدالة الضريبة، والعمل على ميكنة التعاملات الضريبية بما يساهم في الاستغلال الأمثل للموارد. كما تستهدف الموازنة الارتقاء بالجهاز الإداري للدولة المصرية ليتواكب مع التطور الاقتصادي والتكنولوجي، مع المضي قدمًا نحو تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs).

تحقيق معدل نمو ٥,٧٪ خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣

- تحقيق فائض أولي قدره ١,٥٪ من الناتج
- خفض عجز الموازنة الى ٦,٣٪ من الناتج المحلي
- خفض نسبة دين أجهزة الموازنة الى نحو ٩٠٪

ب.الأسس والأطر والاهداف الحاكمة لمشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣

١. الاستمرار في مساندة كافة القطاعات وكافة الاحتياجات التمويلية لكل أجهزة الدولة والأسر الأكثر احتياجاً في ظل جائحة كوفيد -١٩
٢. الاستمرار فى دعم ومساندة القطاعات الانتاجية ودفع جهود الحماية الاجتماعية ودعم الفئات الأكثر تأثراً
٣. الاستمرار فى سياسة التسعير السليم للسلع والخدمات
٤. التوسع فى اعداد ومتابعة الموازنة على أساس موازنة البرامج والأداء
٥. استمرار تعظيم العائد من أصول الدولة والتقدم فى برامج اعادة هيكلة الأصول المالية للدولة
٦. رفع كفاءة واعادة ترتيب أولويات الانفاق العام لصالح الفئات المهمشة والأقل دخلاً
٧. التركيز على إصلاح الهياكل المالية لرفع كفاءة وأداء الهيئات الاقتصادية وقطاع الأعمال العام

أهم المحاور	أهم المجالات
استقرار المؤشرات الاقتصادية	• استقرار الأسعار المحلية عند معدلات منخفضة والحفاظ على رصيد كافي من الاحتياطات الدولية • عودة تراجع مسار الدين للناتج المحلى واستمرار تحقيق فائض أولى • تراجع نسبة واعباء فاتورة خدمة الدين الحكومي والدين الخارجي
النمو والتشغيل	• معدل نمو مرتفع ومستدام ومتوازن مع خلق فرص عمل لائقة • تراجع معدلات البطالة مع تزايد نسبة المشاركة في قوة العمل • تزايد نسبة مساهمة القطاع الخاص في حجم الناتج المحلى وحجم الاستثمارات
الإصلاح الهيكلي	• رفع تنافسية الاقتصادي المصرى مع استهداف تحقيق زيادة سنوية قوية ومستدامة في حصيلة الصادرات غير البترولية تفوق معدل نمو الواردات غير البترولية • تزايد مساهمة قطاعات الصناعة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات • إجراءات تضمن الحوكمة والشفافية والمنافسة العادلة

ت.المستهدفات المالية فى المدى المتوسط

١. خفض العجز الكلي إلى نحو ٥,١٪ فى عام ٢٠٢٥/٢٠٢٤، وأن يصل الدين إلى نحو ٨٠٪ فى يونيو ٢٠٢٦.

٢. إطالة عمر دين أجهزة الموازنة (والحكومة العامة) ليقترب من ٥ سنوات مع نهاية يونيو ٢٠٢٦ لخفض جملة الاحتياجات التمويلية مما يتطلب استمرار التوسع في اصدار السندات المتنوعة طويلة الاجل واستهداف أدوات دين جديدة لتوسيع قاعدة المستثمرين وجذب سيولة إضافية لسوق الأوراق المالية الحكومية.

٣. استمرار جهود خفض تكلفة الاقتراض وخدمة الدين الحكومي لتصل فاتورة خدمة دين أجهزة الموازنة الى ٦٪ من الناتج المحلى خلال عام ٢٠٢٥/٢٠٢٦ بما يقلل نسبة الفوائد لإجمالي مصروفات الموازنة الى نحو ٢٥٪.

٤. استمرار تحقيق فائض أولى على المدى المتوسط بنحو ٢٪ من الناتج سنويا وزيادة نسبة الإيرادات الضريبية بنحو ٠,٥٪ من الناتج سنويا.

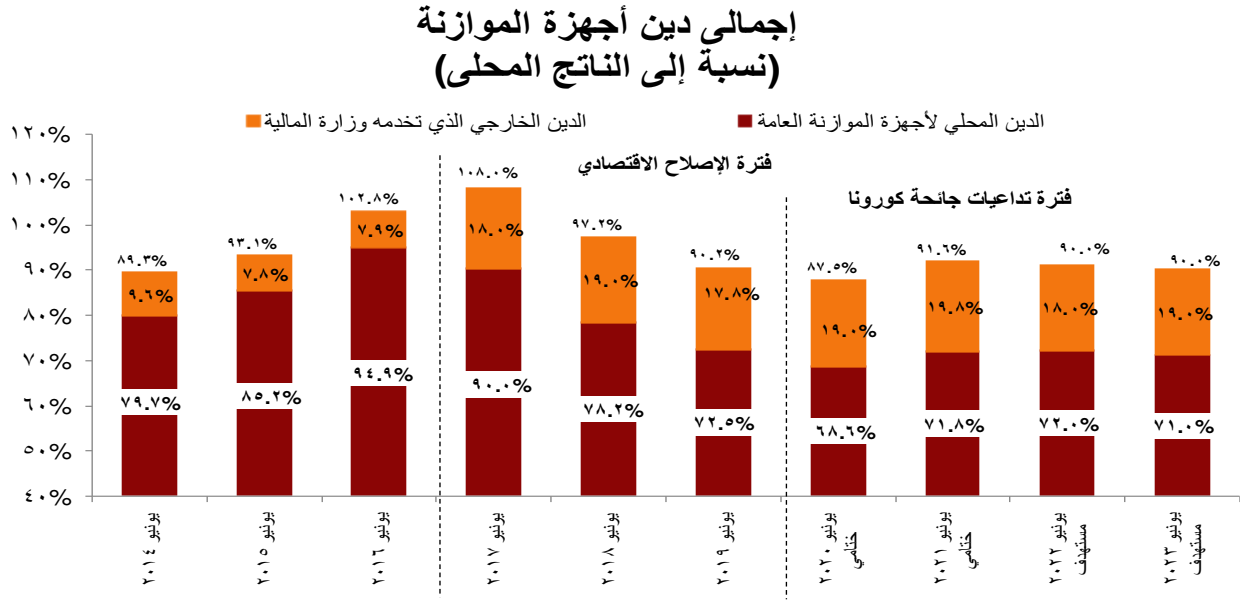

على الرغم من التداعيات السلبية الكبيرة لجائحة كورونا على النشاط الاقتصادي العالمى والمحلى إلا ان وزارة المالية تعاملت بتوازن من خلال تحفيز النشاط الاقتصادي بالتوازي مع الحفاظ على مسار الضبط المالي مما ساهم في تحجيم الزيادة في نسبة المديونية للناتج المحلى لتصل إلى ٩١,٦٪ من الناتج في يونيو ٢٠٢١ مقارنة بـ ٩٠,٢٪ من الناتج في يونيو ٢٠١٩ و١٠٨٪ من الناتج في يونيو ٢٠١٧.

ثانياً: الأهداف الكمية والافتراضات الرئيسية

أ. أداء الاقتصاد العالمي والإقليمي (وفقاً لتقرير آفاق النمو العالمى لصندوق النقد الدولى، يناير ٢٠٢٢)

البيان	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
الاقتصاد العالمي					
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٢,٨	-٣,١	٥,٩	٤,٤	٣,٨
الدول المتقدمة					
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	١,٧	-٤,٥	٥,٠	٣,٩	٢,٦
منطقة اليورو					
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	١,٥	-٦,٣	٥,٢	٣,٩	٢,٥
الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية					
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٣,٧	-٢,١	٦,٥	٤,٨	٤,٧
آسيا النامية والناشئة					
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٥,٤	-٠,٩	٧,٢	٥,٩	٥,٨
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى					
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	١,٥	-٢,٨	٤,٢	٤,٣	٣,٦
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى					
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٣,١	-١,٧	٤,٠	٣,٧	٤,٠

المصدر: صندوق النقد الدولي، بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يناير ٢٠٢٢

تم تخفيض معدل نمو الاقتصاد العالمى وفقاً لعدد يناير ٢٠٢٢ من تقرير "آفاق النمو العالمي" لصندوق النقد الدولي عند ٥,٩٪ لعام ٢٠٢١، أقل بنصف نقطة مئوية عن توقعات عدد شهر أكتوبر ٢٠٢١ من التقرير، ولكنه مازال أكبر من العام السابق عند ٤,٤٪. حيث جاء هذا الخفض في الأساس في ضوء الإجراءات التي إتخذتها العديد من الدول بخفض حزم التحفيز المالى، وحزم السياسات النقدية التقييدية المتخذة لمكافحة إرتفاعات الأسعار، فضلاً عن إستمرار تأثر الاقتصاد العالمى بتعطل سلاسل الإنتاج بسبب إجراءات مكافحة كورونا والتغيرات المناخية. حيث كانت دولتى الصين والولايات المتحدة الامريكية أكبر الدول مساهمةً في هذا الخفض متاثرة في دولة الصين بالسياسة الحمائية التي تتخذها "الوصول الى صفر عدد حالات كورونا"، وكذلك تأثر قطاع المقاولات لدى الصين في ظل الضغوط المالية التي تواجهه. وفى الولايات المتحدة الامريكية، فقد ساهم تعطل سلاسل الإنتاج بالإضافة إلى تحولها نحو إتخاذ سياسات نقدية تقييدية لمكافحة التضخم إلى تاثر الإنتاجية. كما يمثل التذبذب الذى تشهده الأسعار العاملية للنفط في الوقت الراهن من المخاطر الأساسية التي تواجه الاقتصاد العالمى.

وبالنسبة للدول النامية على وجه الخصوص، فإن المخاطر الاقتصادية تشمل التخوف من تخارج الإستثمارات الإجنبية متأثرة بالسياسات النقدية التقشفية التي تتخذها الاقتصادات المتقدمة، فضلاً عن المخاطر الأخرى المتعلقة بتزايد الأعباء المالية وتفاقم المديونيات، خاصة مع ارتفاعات معدلات التضخم.

اما بالنسبة لجمهورية مصر العربية، فقد تحسنت تقديرات صندوق النقد الدولى للنمو الإقتصادى المصرى للافضل لعام ٢٠٢٢ بنحو ٠,٤ نقطة مئوية عند ٥,٦٪، مقابل ٥,٢٪ في عدد أكتوبر ٢٠٢١ من تقرير الأفاق، بما يعكس صلابة الاقتصاد المصرى وتماسكه وقدرته على التعافى من تداعيات جائحة كورونا، حيث ساهم برنامج الاصلاح الوطني فى الحفاظ على استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي، وضمان استدامة اوضاع المالية العامة والمديونية، واستمرار تنفيذ سياسة نقدية مرنة وفعالة، وكذلك المضي قدماً في تنفيذ أجندة الإصلاحات الهيكلية فضلاً عن الجهود الاستباقية التي اتخذتها الحكومة المصرية لإدارة ازمة جائحة كورونا، مما ساهم في تزايد ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري.

ب.أهم الإفتراضات الاقتصادية للموازنة المبدئية للعام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢

أهم الافتراضات الاقتصادية على المدى المتوسط

البيان	٢٠١٧/٢٠١٦ فعلى	٢٠١٨/٢٠١٧ فعلى	٢٠١٩/٢٠١٨ فعلي	٢٠٢٠/٢٠١٩ فعلي	٢٠٢١/٢٠٢٠ فعلي	٢٠٢٢/٢٠٢١ تقديري	٢٠٢٣/٢٠٢٢ موازنة مبدئية
معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى (%) [1]	٤,٢	٥,٣	٥,٦	٣,٦	٣,٠	٥,٧	٥,٧
المكمش (معدل التضخم) (%) [1]	٢٣,٣	٢١,٦	١٣,٩	٥,٧	٤,٥	٧,٠-٦,٧	٧,٠-٦,٧
قيمة الناتج المحلى الاجمالى (مليار جنيه)	٣,٤٧٠	٤,٤٤١	٥,٣٢٢	٥,٨٢٠	٦,٤٠٠	٧,١٥٠	٨,٠٣٨
متوسط سعر الفائدة على الأذون والسندات الحكومية (%)	١٨,٠	١٨,٥	١٨,٠	١٤,٨	١٤,٠	١٣,٧	١٣,٥
متوسط سعر برميل برنت[2] (دولار / برميل)	٥٠,٠	٦٤,٠	٧٠,٠	٥٢,٠	٦١,٠	٧٥,٠	٧٠,٠
متوسط سعر القمح الأمريكي[3] (دولار)	١٨٩,٦	١٨٥,٦	١٧٨,٣	١٧٨,٣	١٩٣,٩	٣٠٠	٣٠٠

١/ في ضوء تقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ومستهدفات البنك المركزي المصري وتقديرات الأسعار العالمية .

٢/ تم توقع سعر برميل البرنت مستقبلياً باستخدام متوسط سعر عقود الشراء المستقبلية للبرنت وتوقع صندوق النقد الدولى لأسعار البترول فى تقرير آفاق الإقتصاد العالمى. كما يتم أيضاً الإسترشاد ببتوقعات عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية.

٣/ تم توقع سعر القمح الأمريكى مستقبلياً باستخدام متوسط سعر عقود الشراء المستقبلية المتداولة فى البورصة العالمية .AHDB كما يتم أيضاً الإسترشاد ببتوقعات عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية.

المصدر: وزارة المالية

ت.تحليل الافتراضات الاقتصادية للموازنة المبدئية للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢

الناتج المحلى الإجمالى

تم إفتراض تحقيق معدل نمو للناتج المحلى الإجمالى بنحو ٥,٧% عند إعداد مشروع موازنة العام المالى٢٠٢٣/٢٠٢٢، مدعوماً بتعافى النشاط الإقتصادى والذى من المتوقع ان يستمر في التعافى خلال المرحلة المقبلة مدعوماً بتنفيذ المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الإقتصادى، حيث جاءت مؤشرات الأداء المالى والاقتصادى خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠٢١/ ٢٠٢٢ مطمئنة على نحو يُشير إلى أن الاقتصاد المصري مازال قادرًا علي التعامل مع التحديات الداخلية والخارجية، وتسجيل معدلات إيجابية تفوق المستهدفات، وتقديرات مؤسسات التمويل والتصنيف الدولية خلال العام المالى الحالى، وأن المشروعات التنموية أسهمت فى تحريك عجلة الاقتصاد القومى، وكذلك تنوع هيكل النمو. كما قام البنك الدولى في نهاية يناير ٢٠٢٢ برفع تقديراته لنمو الاقتصاد المصرى بنسبة ١٪ لتصل إلى ٥,٥٪ خلال عام ٢٠٢٢، كما رفع صندوق النقد الدولى تقديراته أيضًا إلى ٥,٦٪ بدلًا من ٥,٢٪ خلال عام ٢٠٢٢، بما يعكس صلابة الاقتصاد المصرى وتماسكه وقدرته على التعافى من تداعيات جائحة كورونا، واحتواء الصدمات الخارجية.

معدل التضخم

من المقدر أن يبلغ متوسط معدل التضخم السنوى لاسعار المستهلكين نحو ٦,٧-٧% خلال العام المالى ٢٣/٢٢، مما يعكس التحوط نحو الارتفاعات في الأسعار التي شهدتها الأسعار العالمية خلال الفترة الأخيرة نتيجة لإرتفاع أسعار الغذاء والوقود، والمواد الوسيطة، وإضطرابات العرض العالمى بسبب التغيرات المناخية وإستمرار جائحة كورونا التي أثرت بشكل ملحوظ على معدل الإنتاج والإنتاجية العالمية في كافة القطاعات وخاصة سلاسل الإمداد، والنقص في فرص التوظيف وتزايد الطلبات العمالية بزيادة الأجور مما دفع الأسعار العالمية للإرتفاع في نهاية الامر. وقد قامت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزى المصري خلال كافة إجتماعتها الشهرية خلال العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ بالإبقاء دون تغير على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة، وسعر العمليات الرئيسية، وسعر الخصم لتصل الي ٨,٢٥٪ و٩,٢٥٪ و٨,٧٥٪ على الترتيب. حيث إرتآت اللجنة أن أسعار العائد الاساسية لدى البنك المركزى تعد مناسبة في الوقت الحالي، وتتسق مع تحقيق معدل التضخم المستهدف والبالغ ٧ ±(٢٪ نقطة مئوية) في المتوسط .

وفيما يخص أسعار الفائدة

بلغت تقديرات متوسط سعر الفائدة على أذون الخزانة والسندات الحكومية نحو١٣,٥٪ للعام المالى ٢٣/٢٢، مما يمكن تفسيره في الأساس في ضوء عدة أسباب ومنها التحوط نحو المتغيرات العالمية من تحول عدد من الاقتصادات الكبرى الى تطبيق السياسة النقدية التقيدية للتصدي للإرتفاع العالمى في الأسعار. كما يعكس ذلك الإرتفاع أيضاً زيادة تكلفة الإقتراض تماشياً مع زيادة الأعباء المالية الناجمة عن الحزم الإصلاحية للتصدي لجائحة كورونا.

متوسط سعر برميل البرنت

تم افتراض بموازنة العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ متوسط سعر برميل برنت عند ٧٠ دولار للبرميل أو أكثر تماشياً مع المتغيرات في الأسعار العالمية والتي قد شهدت تذبذباً كبيراً خلال الفترة الأخيرة نتيجة لجائحة كورونا وما تبعها من إجراءات إغلاق لفترات.

أما بالنسبة للقمح

فقد تم إفتراض متوسط سعر طن القمح في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ عند حوالي ٣٠٠ دولار للطن نتيجة تأثر المعروض من القمح في الأسواق العالمية نتيجة الظروف المناخية و قيام بعض الدول المصدرة بفرض ضرائب على القمح المصدر بالإضافة إلى وضع سقف للكميات المصدرة (Export Quota) وأيضاً نتيجة ارتفاع أسعار الشحن العالمي نتيجة للإضطرابات في سلاسل الإنتاج منذ بدء الجائحة والتوترات الجيوسياسية التي تواجه عدد من الدول المصدرة للقمح.

ثالثاً: أهم سياسات القطاعات الاقتصادية خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢

١. القطاع المالى

ملخص الأداء المالى للموازنة المبدئية العام ٢٠٢٣/٢٠٢٢

مليار جنيه

	٢٠١٧/٢٠١٦ فعليات	٢٠١٨/٢٠١٧ فعليات	٢٠١٩/٢٠١٨ فعليات	٢٠٢٠/٢٠١٩ فعليات	٢٠٢١/٢٠٢٠ فعليات	٢٠٢٢/٢٠٢١ تقديرات	٢٠٢٣/٢٠٢٢ موازنة مبدئية
إجمالي الايرادات	٦٥٩,٢	٨٢١,١	٩٤١,٩	٩٧٥,٤	١١٠٨,٦	١٢٦٥,١	١٣٩٣,٤
معدل النمو (%)	٣٤,١٪	٢٤,٦٪	١٤,٧٪	٣,٦٪	١٣,٧٪	١٤,١٪	١٠,١٪
الضرائب	٤٦٢,٠	٦٢٩,٣	٧٣٦,١	٧٣٩,٦	٨٣٤,٠	٩٥٣,٦	١٠٥٩,٤
معدل النمو (%)	٣١,١٪	٣٦,٢٪	١٧,٠٪	٠,٥٪	١٢,٨٪	١٤,٣٪	١١,١٪
نسبة للناتج المحلي الإجمالي (%)	١٣,٣٪	١٤,٢٪	١٣,٨٪	١٢,٧٪	١٣,٠٪	١٣,٣٪	١٣,٢٪
ايرادات غير ضريبية	١٩٧,٢	١٩١,٨	٢٠٥,٨	٢٣٥,٨	٢٧٤,٦	٣١١,٥	٣٣٤,١
إجمالي المصروفات	١٠٣١,٩	١٢٤٤,٤	١٣٦٩,٩	١٤٣٤,٧	١٥٧٨,٨	١٧٥٦,٨	١٩٥٨,٢
معدل النمو (%)	٢٦,٢٪	٢٠,٦٪	١٠,١٪	٤,٧٪	١٠,٠٪	١١,٣٪	١١,٥٪
صافى حيازة الأصول المالية	٦,٨	٩,٣	٢,٠	٣,٥	٢,٢	٢,٩	٣,٦
معدل النمو (%)	-٤٨,٠٪	٣٦,٢٪	-٧٨,٦٪	٧٤,٨٪	-٣٦,٩٪	٣٤,١٪	٢٠,٧٪
العجز الكلي المستهدف	٣٧٩,٦	٤٣٢,٦	٤٣٠,٠	٤٦٢,٨	٤٧٢,٣	٤٩٤,٧	٥٦٨,٣
نسبة للناتج المحلي الإجمالي (%)	١٠,٩٪	٩,٧٪	٨,٢٪	٧,٩٪	٧,٤٪	٦,٩٪	٧,٠٧٪

المصدر: وزارة المالية

يستهدف مشروع الموازنة خفض العجز الكلي ليصل إلى ٧,٠٧% من الناتج المحلي في ٢٠٢٣/٢٠٢٢، وخفض معدل الدين العام كنسبة من الناتج المحلى أقل من ٩٠٪ بحلول نهاية يونيو ٢٠٢٣ من خلال إصلاحات لتعظيم موارد الدولة وترشيد وتحسين كفاءة الإنفاق العام.

٢.

ومن المتوقع أن يؤدى الخفض التدريجي في معدلات الدين إلى تحقيق تحسن كبير في استدامة المالية العامة ورفع قدرتها على التعامل مع التغييرات والتحديات التي قد يتعرض لها الاقتصاد المحلى والعالمي في المستقبل، **هذا بالإضافة إلى إعادة هيكلة الدين العام لصالح الآجال المتوسطة والطويلة وخفض تكلفة الاقتراض وتقليل مخاطر إعادة التمويل مما سيؤدى إلى خفض كبير في الإنفاق على مدفوعات الفوائد.**

ما الذي تقدمه موازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٢ للمواطن؟

الأجور بمشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢

١. زيادة مخصصات «الأجور» بمشروع الموازنة الجديدة إلى ٤٠٠ مليار جنيه

٢. حزمة مالية جديدة لتحسين أجور العاملين بالدولة بتكلفة ٤٥ مليار جنيه.

٣. رفع الحد الأدنى للأجور من ٢٤٠٠ إلى ٢٧٠٠ جنيه

٤. العلاوة الدورية بنسبة ٧٪، والعلاوة الخاصة للعاملين غير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية بنسبة ١٣٪ من المرتب الاساسي في ٣٠/٦/٢٠٢٢، بتكلفة إجمالية ٨ مليارات جنيه بحد أدنى ١٠٠جنيه شهرياً ودون حد أقصى .

٥. زيادة الحافز الإضافي بفئات مالية شهرية مقطوعة ومتدرجة وفق الدرجات المالية لكل من المخاطبين بقانون الخدمة المدنية، وغير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية بتكلفة ١٨ مليار جنيه (١٧٥ جنيه للدرجات المالية السادسة، الخامسة، الرابعة / ٢٢٥ جنيه للدرجة الثالثة / ٢٧٥ جنيه للدرجة الثانية/ ٣٢٥ جنيه للدرجة الأولى/ ٣٥٠ جنيه لدرجة مدير عام / ٣٧٥ جنيه للدرجة العالية/ ٤٠٠ جنيه للدرجة الممتازة) وهى ذات الفئات المعمول بها بموازنة السنة المالية الحالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.

٦. مراعاة زيادة حافز تطوير المعلمين بقطاع التعليم قبل الجامعي بالتعليم العام والازهر والسابق اعتماد مبلغ ٢,٦ مليار جنيه له للمدرسين والموجهين للصفوف الدراسية (رياض الأطفال، الصفوف الأول والثاني والثالث الابتدائي) بتكلفة إضافية قدرها ٠,٥ مليار جنيه بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣ لتصل التكلفة الكلية لمبلغ ٣,١ مليار جنيه .

٧. تعيين عدد ٣٠ الف معلم مساعد بتكلفة سنوية تقدر بنحو ١,٨ مليار جنيه لسد العجز في المعلمين من خلال مسابقة تجرى لهذا الغرض. متوسط تكلفة شهرية تقدر بنحو ٣٨٠٠ جنيه.

٨. زيادة حافز الجودة للسادة أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات والمراكز والمعاهد والهيئات البحثية المخاطبين بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات في اطار سابق توجيهات السيد رئيس الجمهورية بتحسين دخولهم وخاصة الشباب منهم. حيث تشمل زيادة حافز الجودة من ١٥٠٠ إلى ٢٠٥٠ جنيهًا للمعيد ومن ٢٠٠٠ إلى ٢٢٥٠ جنيهًا للمدرس ومن ٢٥٠٠ إلى ٢٧٠٠ جنيه للأستاذ المساعد.

٩. ٣,١ مليار جنيه لحافز تطوير التعليم قبل الجامعي للمدرسين والموجهين للصفوف «المطورة»

١٠. زيادة مكافأة أطباء امتياز الأسنان إلى ٢٢٠٠ جنيه وأخصائيي العلاج الطبيعي و وأخصائيي التمريض العالى إلى ٢٠٠٠ جنيه شهريًا.

أهم برامج الحماية الاجتماعية بمشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢

تطور مخصصات أهم بنود الدعم

مليار جنيه

	٢٠١٥/١٤	٢٠١٦/١٥	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١ تقديري	٢٠٢٣/٢٠٢٢ موازنة مبدئية مليار جنيه
مساهمات لصندوق التأمينات والمعاشات	٣٣,٢	٤٤,٠	٤٥,٢	٥٢,٥	٤٨,٥	٥٥,٠	٩٩,١	١٣٥,٠	١٤٣,٠
دعم السلع التموينية (يتضمن دعم المزارعين)	٤٠,٧	٤٤,٥	٤٧,٦	٨١,٢	٨٧,٦	٨٠,٦	٨٣,٢	٩٠,٩	٨٠,٧
دعم تنمية الصادرات	٢,٦	٣,٧	٣,٣	٢,٣	٣,٧	٥,٧	٣,٩	٥,٥	٨,٠
دعم نقل الركاب	١,٦	١,٦	١,٨	١,٨	١,٩	١,٩	١,٨	١,٨	١,٩
التأمين الصحي والأدوية وعلاج غير القادرين على نفقة الدولة	٠,٩	١,٠	٥,٨	٧,٣	٨,٩	١١,١	١١,٦	١٠,٨	١٢,٣
دعم الاسكان الاجتماعي	٠,٠	٢,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٤	١,٥	٤,٨	٤,٨
الدعم النقدي (معاش الضمان الاجتماعي وتكافل وكرامة)	٦,٨	٨,٨	١٣,٠	١٧,٦	١٧,٨	١٨,٨	١٩,١	١٩,١	٢١,١

جدول بأهم المخصصات المالية للبنود الداعمة للنمو والنشاط الاقتصادي

مليون جنيه

البند	١٧/١٦ فعليات	١٨/١٧ فعليات	١٩/١٨ فعليات	٢٠/١٩ فعليات	٢١/٢٠ فعليات	٢٢/٢١ تقديري	٢٣/٢٢ موازنة مبدئية	معدل النمو (%)
الإجمالي	٣١١,٢٥٩	٣٣٦,٢٨٩	٣٩٦,٥١٧	٤٥٩,٠٦٨	٥٢٠,٢٠٠	٦١٥,٧٠٠	٧٠٢,٦٠٠	١٤,١%
الأجور و تعويضات العاملين	٢٢٥,٥١٣	٢٤٠,٠٥٤	٢٦٦,٠٩١	٢٨٨,٧٧٣	٣١٨,٨٠٦	٣٥٩,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	١٢,٣٦%
دعم و تنمية الصادرات	٣,٣٠١	٢,٣٠٥	٣,٦٥٧	٥,٦٨٢	٣,٩٢٧	٥,٥٠٠	٨,٠٠٠	٦٠%
نفقات الصيانة	٥,٧٨٥	٧,٤٢٦	٨,٠٤٥	٩,٨٠٧	١٠,٦٢٩	١١,٤٦١	١٢,٨٥٨	١٢,٢%
المواد الخام (ادوية و أغذية و مواد أخري)	١٢,٦٢٣	١٥,٨٧٥	١٩,٨٥٧	٢٢,١٣٤	٢٥,١١٣	٣٠,٨٤٥	٣٦,٦١٦	١٨,٧%
الاستثمارات الممولة بعجز و قروض	٦٤,٠٣٨	٧٠,٦٣١	٩٨,٨٦٧	١٣٢,٦٧١	١٦١,٧٢٤	٢٠٩,٤٠٠	٢٥٠,٠٠٠	١٩,١%

- استمرار تعزيز مجهودات تطوير شبكة حماية اجتماعية عصرية ومتكاملة تضمن وصول الدعم لمستحقيه بالإضافة إلى تطوير آليات استهداف الفئات الأولى بالرعاية، والتحول من الدعم العيني المرتبط مباشرة بسلعة أو خدمة والذى يتسم بعدم الفاعلية وتسرب وإهدار لتلك الأموال إلى الدعم النقدي المباشر الموجه للفئات الأولى بالرعاية، وتشمل برنامجي تكافل وكرامة وبرنامج الرعاية الصحية لغير القادرين وبرامج القضاء على الفيروسات وإنهاء قوائم الانتظار للحالات الحرجة والعمليات الجراحية، وتطوير المستشفيات القائمة وبرامج التغذية المدرسية، ودعم المرأة المعيلة، واشتراكات الطلبة على خطوط السكك الحديدية والمترو وغيرها،
- توجيه مخصصات كافية لتمويل نظام التأمين الصحي الاجتماعي الشامل وضمان وجود مخصصات كافية لتحسين الخدمة الصحية ولعلاج غير القادرين على حساب الدولة، والتعليم والتوسع في الإنفاق الاستثماري لتحسين البنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين مثال الإسكان الاجتماعي لمحدودي الدخل والشباب، والنقل والمواصلات العامة، ومياه الشرب والصرف الصحي، وتطوير العشوائيات، بالإضافة إلى استكمال المشروعات التنموية الكبرى مثل الاستصلاح الزراعي للمليون ونصف مليون فدان، ومشروع شبكة الطرق، والمناطق اللوجستية والعاصمة الإدارية الجديدة.
- تفعيل أحكام قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ والذي يساعد على تحسين المعاشات والأجور التأمينية ويهدف إلى تحقيق العدالة بين أطراف المنظومة على أن يكون مولاً ذاتياً وقادراً على الاستمرار.

مع مراعاة أن اختيار الإجراء الاجتماعي يجب أن يتم على أساس ما يلى:

أ. دراسة دقيقة بخصوص العبء المالي للإجراء والتأكد من قدرة الموازنة على تمويله دون الإخلال بالمستهدفات المالية.

ب. وجود آليات تنفيذ سريعة له تضمن استفادة المواطنين من المخصصات المالية للبرنامج.

مبادرة حياة كريمة

- تخصيص ٨٠ مليار جنيه للبدء في تمويل العام الأول من المشروع القومي لتنمية القرى والريف المصري (مبادرة حياة كريمة).
- تعد مبادرة حياة كريمة أحد أهم وأبرز المبادرات الرئاسية لتوحيد كافة جهود الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص بهدف التصدي للفقر المتعدد الابعاد وتوفير حياة كريمة بها تنمية مستدامة للفئة الأكثر احتياجا في محافظات مصر ولسد الفجوات التنموية بين المراكز والقري وتوابعهم والاستثمار في تنمية الانسان وتعزيز قيمة الشخصية المصرية.

- وقد نشأت الفكرة عندما شارك الشباب المتطوع بعرض رؤيتهم وأفكارهم في المؤتمر الأول لمبادرة "حياة كريمة"، والذي عقُد على هامش المؤتمر الوطني السابع للشباب في ٣٠ يوليو ٢٠١٩، وعلى إثره تم انشاء مؤسسة حياة كريمة بتاريخ ٢٢ اكتوبر ٢٠١٩ من شباب متطوع يقدم نموذج فريد يحتذى به في العمل التطوعي.

- أكثر من ٢٠ وزارة وهيئة و٢٣ منظمة مجتمع مدني لتنفيذ هذا المشروع الأهم على الإطلاق وبسواعد الشباب المصري المتطوع للعمل الخيري والتنموي من خلال مؤسسة حياة كريمة ليكونوا نبراسًا يحتذى به في مجال العمل التطوعي.

منظومة التأمين الصحي الشامل

- فى ضوء ما تضمنته الاستراتيجية القومية للتنمية المستدامة، تم صدور القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن التأمين الصحي الشامل، وهو نظام الزامي يقوم على التكافل الاجتماعي وتغطي مظلته جميع المواطنين بجمهورية مصر العربية كما يقوم فى أساس فصل التمويل عن تقديم الخدمة.
- المؤمن عليهم من فئات الغير قادرين بمن فيهم المتعطلون عن العمل وغير القادرين وغير المستحقين او المستنفذين لمدة استحقاق تعويض البطالة وكذلك كل فرد من افراد الاسرة المعالين.

٢. سياسة القطاع الحقيقي

مستهدفات النمو الاقتصادي خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣

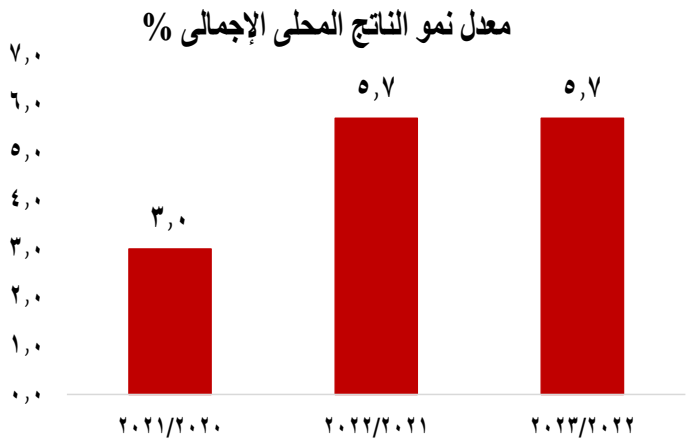

من المتوقع ان يحقق الإقتصاد المصرى معدل نمو بنحو ٥,٧٪ في العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢. هذا وقد كانت نسبة نمو الناتج المحلى الإجمالى الفعلى خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٩,٨٪، ومن المقدر ان يبلغ نحو ٥,٧٪ بنهاية شهر يونيو ٢٠٢٢. إن مكتسبات برنامج الإصلاح الاقتصادى، جعلت الاقتصاد المصرى أكثر مرونة وقدرة على امتصاص الصدمات الداخلية والخارجية، وأن السياسات المالية فى ظل جائحة كورونا إرتكزت في الاساس على تحقيق التوازن بين الحفاظ على صحة المواطنين، وصون المسار الاقتصادي الآمن للدولة، ودفع النشاط الاقتصادي وزيادة معدلات التوظيف وتوفير احتياجات المواطنين والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة إليهم. ومن أهم المستهدفات ما يلى:

- تحقيق نمو اقتصادي مرتفع واحتوائي ومستدام يقوده القطاع الخاص بما يساهم في تحقيق التمكين الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة المواطن.
- تهيئة مناخ الاستثمار وتشجيع المستثمرين وتذليل العقبات بما يدعم التوجه نحو التحول الى الأنشطة الإنتاجية والاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التحويلية.
- تطبيق استراتيجية متكاملة للتنمية الصناعية والزراعية وتنمية الصادرات غير البترولية، مع توجيه مزيد من الإنفاق على البنية الأساسية وتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين بالإضافة إلى استهداف زيادة الاستثمار في رأس المال البشرى وتأهيل الشباب بالشكل الذى يساعده على مواكبة التطورات السريعة في سوق العمل ورفع كفاءته وإنتاجيته.
- خفض معدلات البطالة بشكل تدريجي لتصل إلى نحو ٦٪ في المدى المتوسط، من خلال توسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد المصري، وتوفير ما يقرب من ٩٠٠ ألف فرصة عمل سنوياً في مختلف القطاعات الاقتصادية.
- تحقيق تكافؤ الفرص أمام المواطنين وتخفيض معدلات الفقر إلى ما دون ٢٥٪ بنهاية البرنامج.
- التوسع في إقامة المدن والتجمعات العمرانية لاستيعاب ١٠ مليون نسمة.
- التوسع في استخدام التكنولوجيا النظيفة، وخاصة مشروعات إعادة تدوير المخلفات وذلك في إطار مفهوم الاقتصاد الأخضر والمشروعات صديقة البيئة.

٣. تكامل السياسة النقدية وتوقعات التضخم

قامت لجنة السياسات النقدية للبنك المركزي بتحديد معدل التضخم المستهدف بواقع ٧٪ (± ٢٪) خلال الربع الرابع ٢٠٢٢ باستخدام آليات التنبؤ لديها، وقد قامت اللجنة بالإعلان عن ذلك المستهدف على الموقع الرسمي للبنك المركزي. وأوضحت اللجنة بأنها مستمرة في المتابعة الدورية لمعدلات التضخم المحققة، وستحرص على بقاء معدلات التضخم وفقاً للمستهدفات المعلنة من خلال سياسات ضبط أسعار الفائدة والتحكم في السيولة النقدية، وذلك لدعم المسار النزولي لمعدلات التضخم على المدى المتوسط، مع الأخذ في الاعتبار تحفيز الاستثمارات.

رابعاً: أهم توجهات السياسة المالية في مشروع موازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٢

١. من أهم الإصلاحات على جانب الإيرادات لتعظيم موارد الدولة للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢

استراتيجية الايرادات على المدى المتوسط (MTRS)

- قامت وزارة المالية بإعداد استراتيجية الإيرادات على المدى المتوسط (MTRS) للفترة الممتدةمن ٢٠٢٠/٢٠٢١ حتى ٢٠٢٣/٢٠٢٤ لكى تضمن اتساق واستدامه جهود تطوير منظومة الايرادات العامة للدولة وبما يساعد فى توفير التمويل المطلوب لتلبية كافة احتياجات أجهزة الموازنة وبالتوازي الحفاظ على استقرار واستدامة مؤشرات العجز والدين في المدى المتوسط.
- مصر تعتبر من أوائل الدولة عالميا التى تطبق هذا الاسلوب الحديث فى ادارة الاصلاحات بهدف تطوير وتحسين كفاءة منظومة الايرادات وتوفير موارد اضافية للدولة لتحقيق اهدافها الاقتصادية والتنموية. ونعتزم تحديث الاستراتيجية بشكل سنوى.
- تتضمن استراتيجية الإيرادات في المدى المتوسط إصلاحات وإجراءات على جانب السياسات و/او الإصلاحات الإدارية والمؤسسية والتشريعية للمساعدة فى تحقيق المستهدفات المالية والضريبية مع مراعاة اعتبارات الكفاءة والتوزيع العادل للأعباء الضريبية وايجاد الحوافز المناسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تعد استراتيجية الإيرادات على المدى المتوسط (MTRS) خارطة طريق رفيعة المستوى لضمان استمرار تطوير وإصلاح النظام الضريبي على المدى المتوسط من خلال ثلاث محاور رئيسية:
  - السياسات الضريبية / الإدارة الضريبية والإجراءات التنظيمية / القوانين والتشريعات الضريبية.
- تهدف وزارة المالية ان تكون الاستراتيجية وثيقة عامة تشاركية تعكس اراء ورغبات جميع الاطراف المعنية، وكذلك تعكس الاستفادة القصوى من دعم وخبرات المؤسسات الدولية عند اعداد وتحديث وتنفيذ الاستراتيجية، لتصبح فى النهاية جهد مملوك ومدفوع من قبل الحكومة، ومدعوم من القيادة السياسية لضمان تحقيق المستهدفات المالية والضريبية في المدى المتوسط.

النتائج المستهدفة من إستراتيجية الإيرادات على المدى المتوسط (MTRS)

ضمان اتساق استراتيجية الإيرادات على المدى المتوسط مع الإطار المالي متوسط الأجل ومع المستهدفات المالية ومستهدفات الدين على مستوى أجهزة الموازنة، بالإضافة الى المساهمة في تحقيق النتائج الإيجابية التالية:

- وضع سياسة ضريبية متوسطة الأجل تمكن الحكومة من استهداف زيادة نسبة الإيرادات للناتج المحلى على المدى المتوسط مع ضمان دفع وتحفيز النشاط الاقتصادي وتحقيق العدالة، وكذلك تمكن كافة المستثمرين والممولين من الاطلاع على ملامح السياسات والإصلاحات الضريبية المتبعة والمستهدفة.
- العمل على ايجاد آلية للمتابعة والتنفيذ لضمان القيام بالإصلاحات الضريبية وغير الضريبية المستهدفة على المدى المتوسط والعمل على تحقيق المؤشرات المالية والاقتصادية المستهدفة.
- صياغة خطة متوسطة الاجل للإصلاحات التشريعية والإدارية المطلوبة لتطوير ودعم الإطار القانوني والمؤسسي ورفع قدرة الدولة ومصالحها على تحصيل الإيرادات المستهدفة بشكل فعال ويتصف بالكفاءة.
- ضمان أكبر قدر من فاعلية وكفاءة الجهود المبذولة لتطوير وتنمية الايرادات.

من أهم الإصلاحات على جانب الإيرادات بموازنة ٢٠٢٢/٢٠٢٣

- تطبيق نظام ضريبي مبسط للشركات المتناهية الصغر والصغيرة وتحفيز القطاع غير الرسمي على الدمج في القطاع الرسمي.
- التأكد من سلامة وصحة تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة والذي يهدف إلى توسيع القاعدة الضريبية، مع ربط الحصيلة بالنشاط الاقتصادي، ورفع كفاءة المنشآت الاقتصادية وتخفيف الالتزامات المالية من خلال تطبيق خصم الضرائب على المدخلات المباشرة وغير المباشرة في مراحل الإنتاج المختلفة.
- رفع كفاءة وتطوير أداء الإدارة الضريبية، وبما يشمل تحديث وتطوير نظم المعلومات، والربط بين المصالح الإيرادية، ونظم الفحص، والتحصيل الإلكتروني.
- استكمال تطبيق منظومة الفاتورة الالكترونية على المجتمع الضريبي وفقا لحكام القانون رقم (٢٠٦) لسنة ٢٠٢٠ بشأن الإجراءات الضريبية الموحد وكذا قرارات رئيس مصلحة الضرائب المصرية رقمي (٥١٨، ٣٨٦) لسنة ٢٠٢٠ والقرار رقم ٨٥ لسنة ٢٠٢١.
- إنشاء مكاتب تحصيل ضريبي متخصصة للتعامل مع كبار وصغار الممولين وبعض الأنشطة الأخرى كل على حده.
- إلزام كبار الممولين بالميكنة الإلكترونية في عملية الدفع والتحصيل والتظلم فيما يخص ضرائب الدخل والقيمة المضافة والجمارك والضرائب العقارية.
- استحداث نظام ضريبي موحد لمصلحة الضرائب المصرية، حيث يتم تطبيق إجراءات إعادة هندسة إجراءات العمل بمصلحة الضرائب المصرية (ضرائب الدخل والقيمة المضافة) بشكل مدمج وموحد وفقاً للمعايير الدولية والنظام العالمي TADAT.
- إعداد استراتيجية للإيرادات الضريبة على المدى المتوسط وإعلانها للجميع لضمان وجود قدر من الشفافية والوضوح.
- العمل على اخضاع معاملات التجارة الالكترونية e- commerce وفقاً لأفضل الممارسات الدولية.

الجمارك:

- تطبيق القانون الجديد للجمارك ويستهدف تبسيط وتيسير الإجراءات لخفض التكلفة والوقت أمام المستوردين، وفى نفس الوقت تشديد العقوبة على المتهربين إلى جانب اعادة هندسة الاجراءات الجمركية وميكنتها وتطبيق نظام الشباك الواحد الإلكتروني، كما سيتم اعادة هيكلة مصلحة الجمارك المصرية لتحقيق تلك الأهداف.
- إستكمال منظومة النافذة الواحدة: الانتهاء من تطوير البنية التحتية للمنظومة وكذلك التطبيقات وقواعد البيانات بين الجمارك والجهات ذات الصلة.
- إستكمال مشروع ميكنة نموذج (٤) بين مصلحة الجمارك والبنك المركزي حيث تم تفعيل هذه المنظومة على جميع المنافذ الجمركية.
- إستكمال مشروع الإقرار الجمركي الإداري الموحد SAD: صدر قرار وزير المالية رقم (٤٠) لسنة ٢٠١٧ بالعمل بنموذج SAD على جميع الموانئ المصرية وقد تم بالفعل الانتهاء من تفعيل النموذج في كافة المواقع الجمركية.

الضرائب العقارية:

- الاستمرار في تطوير منظومة الضرائب العقارية على المباني، من خلال وتطوير نظم المعلومات والحصر والفحص والتعامل مع المواطنين، وتوجيه نصف الحصيلة مناصفةً بين تطوير المناطق العشوائية ودعم موازنات المحافظات لتطوير الخدمات المحلية التي تقدمها للمواطنين، من خلال تعديل القانون الحالي أو اعداد قانون جديد .

الإيرادات الأخرى:

- إستيداء حقوق الخزانة العامة من العوائد على الأصول المملوكة للدولة، وتشمل تنفيذ إجراءات إصلاح الهياكل المالية لرفع كفاءة وأداء الهيئات الاقتصادية وقطاع الأعمال العام.
- تعظيم العائد على أصول الدولة من خلال تبنى سياسات اقتصادية سليمة مثل التسعير السليم الذى يغطى تكلفة إتاحة السلع والخدمات ومدخلات الإنتاج،
- التعامل مع التشابكات المالية بين جهات الدولة بشكل يضمن تحقيق تحسن تدريجي في الأوضاع المالية لأجهزة الدولة وتحسين الخدمات المقدمة، والتوسع في برامج المشاركة بين القطاع العام والخاص في المجالات الاستثمارية وإدارة أصول الدولة.

- تنمية وتنويع مصادر إيرادات الدولة تأكيداً على أن السياسة المالية غير قائمة على فرض أعباء جديدة على المواطنين،
- إستمرار تنفيذ برنامج الطروحات لأصول الدولة وذلك ضمن برنامج زمنى لعدة سنوات يبدأ بالتركيز على البنوك والمؤسسات المالية والشركات العاملة في مجالات الطاقة والنقل والاتصالات، وهو البرنامج الذى سيساهم في تنشيط البورصة المصرية وتشجيع الشركات المملوكة للدولة على استخدام البورصة كمصدر للتمويل بالإضافة إلى زيادة الحوكمة والشفافية والإفصاح.

التحول الى الاقتصاد الأخضر وخفض الانبعاثات بمشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣

٢. الإصلاحات على جانب الإنفاق العام بمشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣

من اهم الإصلاحات على جانب الإنفاق العام

- تفعيل القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم التعاقدات، ويعتبر هذا القانون أحد روافد التنمية الاقتصادية نظراً لحجم الأموال العامة التي يتم تخصيصها وصرفها لتسيير المرافق العامة والخدمات العامة والحفاظ على المال العام وآلية فعالة لتحسين الأداء الاقتصادي والمالي والفني لجهات الدولة.
- تحسين الإنفاق الموجه لصالح دعم النشاط الاقتصادي، وزيادة مخصصات تنمية الصادرات، وتوصيل الغاز الطبيعي للمنازل والمياه والإنارة والصرف الصحي ودعم نقل الركاب وترفيق الأراضي والمناطق الصناعية، وتطوير البنية التحتية.
- دعم برنامج إصلاح التعليم (وخاصةً التعليم الفني) وتطبيق برنامج التأمين الصحي الشامل.

- التوسع في تمويل المشروعات بنظام المشاركة بين القطاع العام والخاص PPP.

✓ تم تعديل قانون المشاركة PPP بما يهدف إلى التوسع فى أنماط الشراكة مع القطاع الخاص فى مشروعات البنية الأساسية والمرافق والخدمات العامة.

✓ استحدثت طرقًا جديدة للتعاقد كالمناقصة والمزايدة المحدودة، والتعاقد المباشر، والتعاقد على مشروع مقدم بمبادرة من القطاع الخاص.

✓ الرقابة المسبقة على اختيار المشروعات، والتأكد من جاهزيتها للتعاقد؛ بما يُسهم فى تعزيز الحوكمة، ومنح المستثمرين خريطة استثمارية بالمشروعات القابلة للتعاقد عليها.

✓ تقليل مدة الطرح والتعاقد، ووقت تقديم ونظر التظلمات لسرعة إنهاء الإجراءات؛ وذلك تيسيرًا على مجتمع الأعمال باعتبارهم «شركاء التنمية».

- إستمرار تطبيق قانون الخدمة المدنية بشكل فعال مع استمرار العمل على تطوير منظومة الأجور وتخطيط معدلات نموها.

قانون المالية الموحد

ينص القانون على إعداد الموازنة العامة للدولة وفقاً لإطار إقتصادى ومالى متوسط المدى بما يعزز تحقيق الإستدامة المالية، مع التحول التدريجي إلى أساس الاستحقاق بدلاً من الأساس النقدي في إدارة الموازنة العامة للدولة وترسيخ مفاهيم المحاسبة والمساءلة، وإعداد أطر موازنيه لضمان التخطيط المالي الجيد ووضع رؤية مستقبلية للأداء المالي بالجهات الإدارية. وقد تمت صياغة مواد القانون الجديد في ضوء الممارسات الدولية في إعداد وتنفيذ ورقابة الموازنة العامة بمراعاة التحول الرقمي واستخدام النظم الآلية.

تطبيق موازنة ذات اسقف مالية للأنفاق العام

وضع المستهدفات المالية والمستهدفات المتعلقة بالدين في وقت مبكر من عملية إعداد الموازنة، وتخصيص أسقف إنفاق كلي تماشى مع أولويات السياسة المالية مع التركيز أكثر على التصنيف الوظيفي / القطاعي لضبط ومراقبة تنفيذ الموازنة بالإضافة إلى العمل على تحديد أسقف مرنة لإنفاق القطاعات مع منحهم المزيد من الاستقلال المالي.

تعزيز إدارة المخاطر المالية

وضع نظام شامل لتقييم واتخاذ القرارات شأن اصدار الضمانات الحكومية، وإنشاء وحدة لإدارة المخاطر المتعلقة بتغير أسعار السلع وتأثيرها على مستهدفات الموازنة، واستمرار تطبيق آلية التسعير التلقائي للمنتجات البترولية.

إستمرار جهود تطبيق موازنة البرامج والاداء

جهود مكثفة نحو تطبيق موازنة البرامج والأداء بما يضمن مراقبة أكثر فاعلية للمشروعات والبرامج المنفذة بالموازنة العامة للدولة

- صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٦٧ لسنة ٢٠١٩ بإنشاء لجنة برئاسة مجلس الوزراء تختص بموازنة البرامج والأداء تتبعها لجنتين تنفيذيتين بوزارة المالية ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.
- التخطيط الإستراتيجى للبرامج المتضمنة في الموازنة وفقاً لأهداف التنمية المستدامة، وبالإتساق مع رؤية مصر ٢٠٣٠، وبرنامج عمل الحكومة.
- السعي نحو إستمرار تطبيق نظام محاسبى تكنولوجى موحد GFMIS يساعد في تطبيق موازنة البرامج والأداء.
- وضع خطط لإنشاء وحدات إحتساب تكاليف بكافة الجهات الموازنية للعمل على تحديد مؤشرات لتقييم الأداء وفقاً للبرامج.
- إستمرار إصدار دليل موازنة البرامج والأداء ليكون بمسابة الدليل الإرشادى للجهات الموازنية بالوزارات عند تطبيق موازنة البرامج والأداء.
- إدراج الموازنات المستجيبة للنوع الإجتماعى من خلال لجنة مختصة بوزارة المالية مما يساعد على تحسين الإنفاق المستدهف لفئات محددة مثل المرأة، الطفل، الشباب، المسنين، ذوى الإحتياجات الخاصة والفئات الأولى بالرعاية.

٣ .دين أجهزة الموازنة العامة للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣

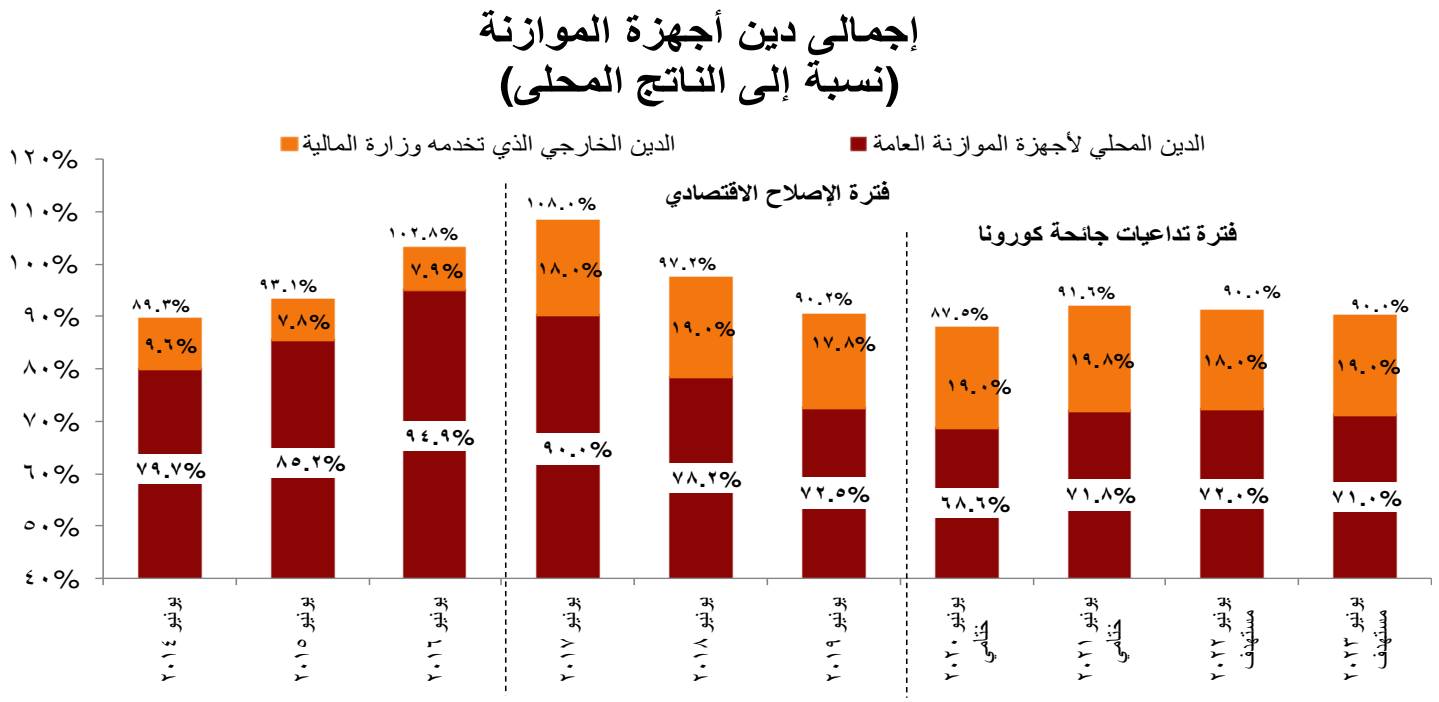

مكونات الدين بموازنة العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢

يبلغ إجمالى الدين المستهدف لعام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ نحو ٩٠٪ من الناتج المحلى، منه نحو ٧١٪ من الناتج المحلى دين محلى، ونحو ١٩٪ من الناتج المحلى هو دين خارجى.

مدفوعات الفوائد بموازنة العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢ ومكوناتها

من المتوقع أن تصل قيمة اجمالي مدفوعات الفوائد خلال ٢٠٢٣/٢٠٢٢ الي ٦٣٥ مليار جنيه؛ مقسمة الي ٥٦٩,٧ مليار جنيه فوائد محلية و٦٥ مليار جنيه فوائد أجنبية.

مدفوعات الفوائد

بالمليون جنيه

البيان	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢٣/٢٠٢٢
	فعلي	فعلي	فعلى	فعلى	تقديرى	مشروع موازنة
إجمالى مدفوعات الفوائد	٤٣٧,٤٤٨	٥٣٣,٠٤٥	٥٦٨,٤٢١	٥٦٥,٤٩٧	٥٧٩,٥٨٢	٦٣٥,٠٠٠
الفوائد المحلية	٤١٥,٢٤٩	٤٩٧,٨٣٦	٥٢٥,٦٧٢	٥١٧,٩١٣	٥٢٠,١٥١	٥٦٩,٦٥٤
الفوائد الأجنبية	٢٢,١٩٩	٣٥,٢٠٩	٤٢,٧٤٩	٤٧,٥٨٥	٥٩,٤٣٢	٦٥,٣٤٧

المصدر: وزارة المالية

إطالة عمر دين أجهزة الموازنة العامة

كما تستمر جهود وزارة المالية فى اطالة عمر الدين حيث بلغ ٣,٣ عام في يونيو ٢٠٢١ ارتفاعا من ١,٣ عام فى يونيو ٢٠١٣ ونحو ١,٨ عام فى يونيو ٢٠١٤. ومن المستهدف ان يصل الى ٣,٥- ٣,٧ عام مع نهاية يونيو ٢٠٢٢ ولكن من المهم الإشارة الى ان إطالة عمر الدين اجراء ضروري ولكن له تكلفة على فاتورة خدمة الدين الحكومي

إستراتيجية الدين على المدى المتوسط

- تقوم وزارة المالية بإتباع سياسة تنويع مصادر التمويل بين الأدوات والأسواق المحلية والخارجية، وإمكانية للتوسع واستبدال الاقتراض قصير الأجل بأدوات تمويلية متوسطة وطويلة الأجل سواء من السوق الخارجي أو المحلى بهدف زيادة عمر الدين والحد من مخاطر إعادة تمويل المديونية القائمة.
- تحرص وزارة المالية العمل على وضع الدين العام في مسار نزولي ومستدام من خلال استراتيجية متوسطة المدى أعدتها الوزارة لإدارة الدين ويتم تحديثها بشكل دوري.
- تم نشر الاستراتيجية فى نهاية شهر ديسمبر ٢٠٢٠ بمستهدفات كمية منها خفض الدين كنسبة من الناتج إلى أقل من ٨٥٪ بحلول عام ٢٠٢٤. سوف تتم مراجعة وتحديث هذه الاستراتيجية سنوياً.
- نعمل أيضاً على استيفاء المتطلبات اللازمة لجعل الديون بالعملة المحلية مؤهلة للتسوية من خلال Euroclear من أجل فتح السوق المحلى لقاعدة أعرض من المستثمرين الأجانب. وهذا من شأنه تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب.
- قد استوفت مصر المتطلبات JP Morgan اللازمة ليتم وضعها على قائمة المشاهدة تمهيداً لتضمينها فى مؤشر السندات العالمى. وتضمينها نهاية شهر يناير ٢٠٢٢. وهو ما يؤمن المزيد من التمويل طويل الأجل للاحتياجات التمويلية.

تشمل الإستراتيجية أهداف رئيسية لإدارة الدين والسياسات المتبعة على المدى المتوسط

- ضمات إستمرار التمويل لوزارة المالية (أجهزة الموازنة) والمساهمة فى خفض عبء تكلفة الإقتراض مع الالتزام بالحد من المخاطر.
- العمل على دعم تطوير سوق الاقتراض
- المساهمة فى خفض الحجم النسبى للاحتياجات التمويلية الإجمالية لأجهزة الموازنة على المدى المتوسط

تشمل إستراتيجية إدارة الدين ثلاث مستهدفات

- إطالة عمر دين أجهزة الموازنة عن طريق التوسع فى الاعتماد على أدوات الدين طويلة الأجل.
- إحتواء وخفض عبء خدمة الدين على المدى المتوسط.
- توسيع قاعدة المستثمرين وتعزيز المنافسة فى سوق الأوراق المالية الحكومية المصرى.

فرص التمويل الجديدة وتشمل مايلى:

السندات الخضراء

- أول طرح للسندات الخضراء السيادية فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

- شهد الطرح إقبالاً من المستثمرين، عالين الجودة، حيث تجاوزت طلبات الشراء حجم الإصدار المعلن (٥٠٠ مليون دولار) متخطية ٣,٧ مليار دولار أى ما يعادل حوالى ٧ مرات، كما تخطت الحجم المقبول (٧٥٠ مليون دولار) حوالى ٥ مرات.

السندات ذات الآجال الجديدة

- سندات سنوية الكوبون ذات الأجل سنتين و ١٥ سنة، سندات زيرو كوبون ذات أجل ١,٥ سنة.
- تساهم هذه الأدوات فى تلبية متطلبات المستثمرين المحليين والأجانب. وتلبية متطلبات صناديق المعاشات.

الصكوك (فى مرحلة الإعداد)

- تم الانتهاء من قانون الصكوك ونشره.
- وسوف تساهم فى الوصول للأسواق المحلية والأجنبية، وجذب شريحة جديدة من المستثمرين الراغبين فى أدوات التمويل المطابقة للشريعة. كما أن لها تأثير إيجابى على تكلفة الدين نظراً لعائداتها

خامساً: المخاطر المالية خلال العام المالي ٢٣/٢٢

- كانت الصدمة التي لحقت بالاقتصاد العالمي من جائحة COVID-١٩ سريعة وشديدة وأسفرت عن انخفاض الإنتاجية ومعدلات النمو وانهيار أسوق المال و البورصات العالمية وزيادة معدلات البطالة.

- وقد أدى ذلك إلى انخفاض عوامل النمو الرئيسية مثل الاستهلاك والإنفاق الرأسمالي والصادرات وذلك يشكل خطر قد يؤثر سلباً على أداء الإقتصاديات المتقدمة والناشئة على حد سواء.

- وفي ضوء الاحتياجات التمويلية الكبيرة للعديد من البلدان، قد تواجه العديد من الأسواق الناشئة تحديات تمويلية. يشكل إحتمال تغير الإفتراضات الإقتصادية الداخلية والخارجية القائمة عليها الموازنة أحد أهم مصادر المخاطر المالية، لذا فقد تم إعداد الافتراضات الاقتصادية الرئيسية لموازنة العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بشكل حذر وبما يضمن التحوط والقدرة على مواجهة أية إنحرافات عن التقديرات المستهدفة،

- حيث أن المستهدفات المالية قد تتاثر بوجود تغيرات كبيرة فى الإفتراضات التالية:

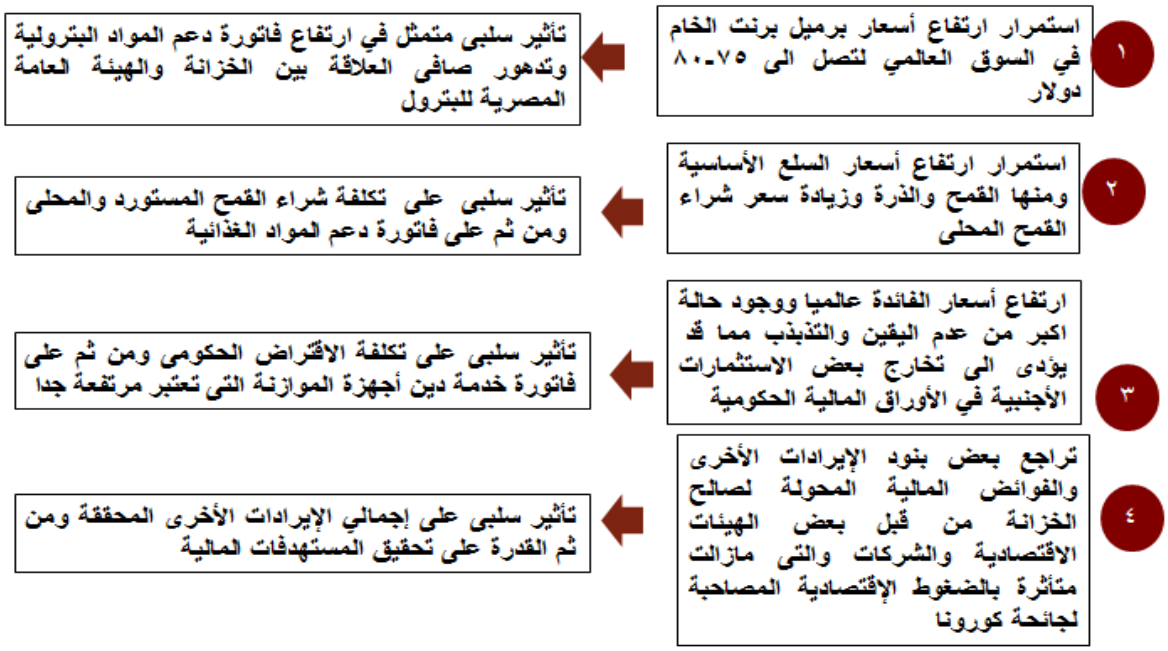

١. معدلات النمو:

يعد معدل النمو أحد أهم الإفتراضات الرئيسية التى تبنى عليها العديد من بنود الموازنة العامة مثل تقديرات الإيرادات الضريبية والجمركية والايرادات الاخرى. وبالتالى فخطر تباطؤ معدلات النمو الإقتصادى عن المعدلات المقدرة في الموازنة العامة سواء كان ناتجاً عن أسباب محلية أو لتباطؤ معدلات نمو الإقتصاد العالمى قد يؤثر سلباً على أداء النشاط الإقتصادى مما له من أثر مباشر على تغيير المستهدفات المالية مثل مستهدف العجز الكلى والفائض الأولى وبالتالى مستهدفات الدين العام.

وقد بلغت تقديرات معدل نمو الاقتصاد العالمى لصندوق النقد الدولى، في تقرير آفاق النمو لعدد شهر يناير ٢٠٢٢ عند نحو ٣,٨٪ في عام ٢٠٢٣ بعد أن كان قد حقق إنكماشاً بلغ -٣,١٪ في عام ٢٠٢٠. وهو ما قد ينعكس إيجابياً على أداء الموازنة العامة ومعدلات نمو النشاط الإقتصادى خلال العام المالى ٢٣/٢٢ خاصا في ضوء توقع إستمرار تعافى الاقتصاد المصرى مقارنة بالعام السابق.

٢. التجارة العالمية:

وفى نفس السياق، من المتوقع أن تتحسن معدلات نمو التجارة العالمية ما بين ٩,٧٪ في ٢٠٢١ و٦,٧٪ في ٢٠٢٢، مقارنةً بإنكماش بلغ -٨,٢٪ في عام ٢٠٢٠ استناداً بأحدث التوقعات من صندوق النقد الدولي المصدرة في أكتوبر ٢٠٢١. وهو ما يتوقع أن يؤثر على حصيلة الإيرادات العامة خاصة المتحصلات من كل من قناة السويس، والضرائب الجمركية، والضرائب على الواردات. ويقدر الأثر المالى السلبي لكل انخفاض (ارتفاع) بمقدار ١٪ في نمو التجارة العالمية على اجمالى ما يؤول للخزانة العامة من ايرادات قناة السويس بنحو ٢٪ انخفاض (ارتفاع).

٣. سعر الصرف:

يؤدى أى تحرك فى سعر الصرف (صعودا او هبوطا) أثناء تنفيذ الموازنة مقارنة بتقديرات سعر الصرف المفترضة عند إعداد الموازنة إلى مخاطر إيجابية/ أو سلبية على عدة بنود أساسية فى الموازنة العامة للدولة على جانب الايرادات والمصروفات مثل حصيلة الجمارك والتجارة الدولية وبند دعم المواد البترولية والسلع الغذائية وحصيلة الضرائب على القيم المضافة على السلع المستوردة.

٤. أسعار الفائدة:

مع تزايد التوقعات العالمية بارتفاع التضخم وإنعكاس ذلك في ارتفاع عوائد الأذون والسندات في الأسواق العالمية فمن المهم توضيح أن ارتفاع أسعار الفائدة المحلية بنحو ١٠٠ نقطة مئوية (١٪) مقارنة بما هو مستهدف بمشروع الموازنة سيكون له تأثيراً سلبياً على عجز الموازنة وذلك نتيجة زيادة (انخفاض) فاتورة خدمة دين أجهزة الموازنة العامة بنحو ٢٥-٣٠ مليار جنيه سنوياً.

٥. الأسعار العالمية للنفط:

تجدر الإشارة الى أنه وفقاً للإفتراضات الإقتصادية لوزارة المالية فأن متوسط سعر برميل برنت/ (دولار / برميل) بموازنة ٢٠٢٢/٢٠٢٣ يقدر بنحو ٧٠ دولار للبرميل. إلا أنه فى حالة ارتفاع (انخفاض) سعر النفط العالمى ليفوق الافتراضات المتوقعة بنحو ١ دولار/برميل سيؤدى ذلك إلى تدهور (تحسن) صافي العلاقة مع الخزانة وبالتالي العجز الكلى لمستهدف